أكثر من 65٪ من استثمارات شركة المشاريع تتركز في الكويت ودول الخليج بقطاعات متنوعة تشمل البنوك والأغذية والإعلام والتعليم والعقار

ادانا الناصر: «كيبكو» تنظر للمستقبل بثقة وطموح.. مستندة إلى 50 عاماً من الريادة

- مراكز البيانات وتطوير البنية «الرقمية» في صميم اهتماماتنا.. لها دور محوري داعم للتحول الرقمي
- تنوع محفظة الاستثمارات جغرافياً وقطاعياً يمثل ركيزة أساسية لمرونة المجموعة واستمرارية نموها
- الشركة بنت مسيرتها على رؤية إستراتيجية واضحة ارتكزت على اقتناص الفرص بالقطاعات الحيوية
- إستراتيجيتنا تتماشى مع السوق من خلال التوسع عبر الاستحواذات أو التخارج من بعض القطاعات

قالت الرئيس التنفيذي لمجموعة شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد الصباح إن الشركة بنت مسيرتها على مدى 50 عاما على رؤية استراتيجية ارتكزت على اقتناص الفرص الاستثمارية في قطاعات حيوية، مما عزز من حضورها الإقليمي.

وأكدت الشيخة ادانا الناصر في مقابلة مع برنامج Businessweek على قناة الشرق بلومبيرغ، على الدور الراسخ لشركة المشاريع في قطاع الاستثمار. وقالت: على مدى 50 عاما، بنت شركة المشاريع مسيرتها على رؤية استراتيجية واضحة، ارتكزت على اقتناص الفرص الاستثمارية في القطاعات الحيوية، مما عزز حضورها الإقليمي ودعم قدرتها على بناء الفرص ومواكبة تغير البيئات والأسواق وتغير أجيال المستثمرين وأصحاب العلاقة. نحن اليوم ننظر إلى المستقبل بثقة وطموح، مستندين إلى إرث غني وتجارب متنوعة، مع التزام راسخ بمواصلة تحقيق النمو المستدام.

وأضافت: نعتز برحلة طويلة من الإنجازات والتوسع، انطلقت من قاعدة متينة في السوق المحلي، واتسعت لتغطي دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة الشرق الأوسط، وصولا إلى أسواق شمال أفريقيا وأوروبا.

استثمارات متنوعة

وأشارت إلى أن أكثر من 65٪ من استثمارات شركة المشاريع عبر مجموعة شركاتها تتركز في الكويت ودول الخليج ضمن قطاعات متنوعة تشمل قطاعات البنوك والأغذية والإعلام والتعليم والعقار، بالإضافة إلى الخدمات النفطية، مما يعكس تنوعا مدروسا أسهم في ترسيخ مرونة المجموعة في مواجهة المتغيرات الاقتصادية.

وأكدت أن الشركة تعتمد على منهجية استراتيجية مدروسة لتقييم الفرص الاستثمارية بعناية، بهدف تعزيز وجودها في القطاعات ذات الإمكانات العالية، مع تنظيم استراتيجيتها بما يتماشى مع ظروف السوق من خلال التوسع عبر الاستحواذات أو التخارج الاستراتيجي من بعض القطاعات.

وفي سياق توجهها نحو القطاعات المستقبلية، أوضحت الرئيس التنفيذي للمجموعة أن مشاريع مراكز البيانات وتطوير البنية التحتية الرقمية الحديثة تأتي في صميم اهتمامات الشركة، لما لها من دور محوري في دعم التحول الرقمي.

وأضافت ان مراكز البيانات تعد سوقا واعدة ضمن أولويات الاستثمار، نظرا لارتباطها الوثيق بالتطورات التكنولوجية ودمج تقنيات الذكاء الاصطناعي، مما يسهم في تعزيز النمو وإرساء منظومة اقتصادية أكثر ذكاء واستدامة.

الشيخة ادانا ناصر صباح الأحمد

نجاحنا بإبرام شراكات إستراتيجية مع لاعبين عالميين في قطاع الترفيه والإعلام يثري المحتوى الرقمي ويعزز ريادتنا فيه

الاستثمار في الكفاءات البشرية وتبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي محور رئيسي لضمان جاهزية الشركة لمواكبة المستقبل

وأضافت ان شركة المشاريع تعمل على توسيع استثماراتها في قطاعات الخدمات اللوجستية الذكية والخدمات المالية بما يواكب متطلبات الأسواق المستقبلية، مستندة إلى استراتيجية تركز على تنمية الاستثمارات ذات القيمة المضافة. وأكدت أن تنوع محفظة الاستثمارات جغرافيا وقطاعيا يمثل ركيزة أساسية لمرونة المجموعة واستمرارية نموها.

ريادة في قطاع الترفيه والإعلام

وفي إطار تعزيز حضورها في قطاع الإعلام والترفيه الرقمي، أشارت الشيخة ادانا الناصر إلى أن الشركة نجحت في إبرام شراكات استراتيجية مع أبرز اللاعبين العالميين في قطاع الترفيه والإعلام، من بينها الاندماج بين OSN+ وأنغامي، إلى جانب دخول وارنر برذرز ديسكفري كشريك استراتيجي في OSN Streaming مما سوف يسهم في إثراء المحتوى الرقمي وتعزيز ريادتنا في هذا القطاع الحيوي. ولفتت إلى أن الفضل في نجاح شركة المشاريع في جذب الشركاء العالميين يرجع إلى درجة الحوكمة العالية التي يتم تطبيقها في شركتنا، بالإضافة إلى تواجدنا في أسواق واعدة ذات فرص نمو عالية.

وفي إطار تعزيز كفاءة الأداء المؤسسي، أوضحت الشيخة ادانا الناصر أن شركة المشاريع تضع الحوكمة المؤسسية في صميم عملياتها، حيث اعتمدت ميثاقا خاصا لتعزيز الالتزام بأفضل الممارسات الإدارية والتنظيمية، بما يرسخ من كفاءة العمليات ويعزز الثقة في منظومة العمل المؤسسي.

واختتمت حديثها بالتأكيد على أن الاستثمار في الكفاءات البشرية، إلى جانب تبني تطبيقات الذكاء الاصطناعي والابتكار التقني، يمثل محورا رئيسيا لضمان جاهزية الشركة لمواكبة تحديات المستقبل وترسيخ مكانتها الاقتصادية.

وزير التجارة خليفة العجيل أصدر قراراً يستهدف تعزيز بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار ومعالجة التحديات التي تواجه المستثمرين

رقم آلي واحد.. لكل 5 تراخيص تجارية

- القرار يأتي استجابة لواقع بعض الأنشطة التجارية التي لا تتطلب مقراً فعلياً لمزاولة نشاطها
- المعاملة تتم من طلب لإدارة النافذة الواحدة بـ «التجارة» مرفقاً به عقد الإيجار وإيصال السداد
- يجب مراعاة اشتراطات «البلدية» المتعلقة بتصنيف العقار كمقر موحد بما يتوافق مع الترخيص
- ضرورة مراعاة الشروط والضوابط التي تضعها «القوى العاملة» فيما يتعلق بتقدير احتياج العمالة

طارق عرابي

أصدر وزير التجارة والصناعة خليفة العجيل قرارا وزاريا يسمح بموجبه لأي شخص طبيعي أو اعتباري يمتلك أكثر من 50٪ في شركات تابعة أو فروعها باستخدام مقر ورقم آلي موحد لما لا يزيد على 5 تراخيص للشركات التابعة أو الفروع.

وجاء في المذكرة الايضاحية للقرار الذي حمل رقم 74 لسنة 2025، أن القرار يهدف إلى تحقيق عدد من الأهداف، أولها تعزيز بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمار في الكويت، كما أنه يأتي كخطوة تنظيمية تهدف إلى معالجة أبرز التحديات التي تواجه المستثمرين وأصحاب الأنشطة التجارية ولاسيما أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمتعلقة بمتطلبات تعدد المقرات وتكاليفها التشغيلية. وأشارت إلى أنه صدر بعد إعادة تقييم شاملة، استهدفت توسيع نطاق الاستفادة وتبسيط الاجراءات، مع مراعاة القوانين والاجراءات المعمول بها، حيث يمثل القرار إحدى مراحل متعددة ضمن استراتيجية أوسع تتبناها الوزارة، تهدف من خلال إلى تنظيم سوق العمل وتحسين كفاءة الأداء وتقليل الأعباء التشغيلية.

خليفة العجيل

ويسمح القرار باستخدام مقر ورقم آلي موحد للعنوان لما لا يزيد على 5 تراخيص للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يملكون نسبا مؤثرة في شركات تابعة أو أفرع أو شركات شخص واحد، على أن تكون هذه الأنشطة إدارية أو مكتبية، حيث تم تحديد ضوابط تنظيمية دقيقة لضمان الاستخدام الفعلي والسليم لهذا الامتياز، دون الإخلال بالمتطلبات الرقابية والضوابط القانونية المعمول بها. وأضافت الوزارة أنه في حال نجاح تطبيق القرار وقياس أثره الإيجابي، ستقوم الوزارة بدارسة إمكانية توسيع نطاق الاستفادة مستقبلا، ليشمل أنشطة إضافية، والسماح بتوحيد المقرات حتى في الحالات التي تقل فيها نسبة التملك عن 50٪، وفق معايير واضحة ومدروسة تضمن التوازن بين التيسير والرقابة.

متطلبات القرار

وأوجبت المادة الثالثة من القرار على الأشخاص المعنيين بضرورة التقدم بطلب إلى وزارة التجارة والصناعة عبر إدارة النافذة الواحدة، مرفقا به عقد الإيجار وإيصال السداد المتضمن أسم الشخص الطبيعي أو الاعتباري الرئيسي.

ونصت المادة الرابعة على ضرورة مراعاة الشركات والأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المشمولين بأحكام هذا القرار، اشتراطات بلدية الكويت المتعلقة بتصنيف العقار المستخدم كمقر موحد وذلك بما يتوافق مع نوع الترخيص الصادر للنشاط على أن يتم التحقق من مطابقة الموقع للضوابط العمرانية المعتمدة قبل اعتماد توحيد المقر. ونصت المادة الخامسة من القرار على ضرورة أن تصدر الهيئة العامة للمعلومات المدنية أرقاما مدنية منفصلة، وبحد أقصى 5 أرقام لكل جهة ضمن المقر الواحد وبما يتوافق مع بيانات عقد الإيجار المعتمد، فيما نصت المادة السادسة من نفس القرار على ضرورة مراعاة الشروط والضوابط التي تضعها الهيئة العامة للقوى العاملة فيما يتعلق بتقدير الاحتياج من العمالة، وضرورة مراعاة استيفاء جميع الشروط والمتطلبات الأخرى التي تقررها الوزارة والجهات الرسمية المعنية ذات الصلة.

وألغت المادة الثامنة من القرار، قرارا وزاريا سابقا في هذا الشأن كان يحمل رقم 146 لسنة 2023، كما ألغت أي حكم يتعارض أو يخالف أحكام هذا القرار، الذي سيبدأ العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية.

صلاحيات «المدنية» و«البلدية»

ألمحت المذكرة الإيضاحية إلى أن القرار يمنح الجهات المختصة، وفي مقدمتها الهيئة العامة للمعلومات المدنية، وبلدية الكويت، صلاحيات مراجعة الطلبات والتحقق من استيفاء الاشتراطات اللازمة، حيث أسند إلى بلدية الكويت التحقق من مدى تطابق تصنيف العقارات المستخدمات كمقرات موحدة مع طبيعة الأنشطة المرخصة، وذلك بما يتوافق مع الاشتراطات العمرانية المعتمدة. كما يمكن للهيئة العامة للمعلومات المدنية القيام بمراجعة طلب المتقدم، والتأكد من استيفاء الاشتراطات المطلوبة، ومن ثم إصدار أرقام مدنية منفصلة للوحدة بحد أقصى 5 أرقام لكل جهة مرخصة ضمن المقر الموحد، وبما يتوافق مع بيانات عقد الإيجار.

تعزيز الرقابة

جاء في المذكرة الإيضاحية أن القرار يعزز من فاعلية الرقابة الحكومية على الأنشطة التجارية المرخصة، وذلك من خلال تركيز العناوين وتوحيد المواقع المرتبطة بعدد من التراخيص، مما يسهل على الجهات الرقابية، وفي مقدمتها وزارة التجارة والصناعة، والهيئة العامة للقوى العاملة، تنفيذ مهامها في التفتيش والمتابعة والتأكد من التزام الجهات المستفيدة بالأنشطة المرخصة فعليا، دون الحاجة لتوزيع الجهود الرقابية على مواقع متفرقة، الأمر الذي يسهم في تحقيق قدر أعلى من الانضباط والتتبع الإداري ضمن بيئة الأعمال.

بيئة تنافسية مستدامة

جاء في المذكرة الإيضاحية أنه بهذا التنظيم المتكامل، تؤكد وزارة التجارة والصناعة التزامها الكامل بتمكين المستثمرين وخلق بيئة عمل مرنة ومحفزة تعزز من تنافسية واستدامة قطاع الأعمال.

عمومية الشركة وافقت على توزيع 10٪ أسهم منحة من رأس المال

المطيري: رؤية «دلقان العقارية» تستهدف توسيع قاعدة الأصول

وافقت عمومية شركة دلقان العقارية في اجتماعها على توصية مجلس الإدارة باقتراح توزيع 10٪ أسهم منحة عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31، من رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع من 6,05 ملايين دينار إلى 6,65 ملايين دينار توزع بواقع 10 أسهم عن كل 100 سهم.

كما اعتمدت الجمعية العمومية العادية لشركة دلقان العقارية البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024، ووافقت على استقطاع نسبة 10٪ من الأرباح لحساب الاحتياطي القانوني بمبلغ 72,592 دينارا، وذلك لدعم المركز المالي للشركة، وصادقت على تقريري الحوكمة ولجنة التدقيق. وعلى صعيد متصل، وافقت الجمعية العمومية غير العادية لشركة دلقان العقارية على البندين المدرجين على جدول أعمالها، وهما أولا الموافقة على زيادة رأسمال الشركة المصرح والمصدر والمدفوع من 6,05 ملايين دينار إلى 6,65 ملايين دينار والزيادة عن طريق توزيع أسهم منحة بمبلغ 6,05 ملايين دينار بنسبة 10٪ للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة، كما في نهاية يوم الاستحقاق، وثانيا الموافقة على تعديل المادة رقم 6 من عقد التأسيس والمادة رقم 5 من النظام الأساسي ليصبح النص الحالي بعد التعدي، حدد رأس مال الشركة المصرح والمصدر والمدفوع بمبلغ 6,65 ملايين دينار، موزع على 66,583,275 قيمة كل سهم 100 فلس وجميع السهم نقدية.

محمد المطيري مع إداريي «دلقان العقارية» خلال الجمعية العمومية

وبهذه المناسبة، قال رئيس مجلس إدارة شركة دلقان العقارية م.محمد المطيري: في عام 2024 اعتمدنا استراتيجية مرنة مدعومة بخطط مدروسة ودقيقة تستهدف توسيع قاعدة الأصول الثابتة للشركة وترسيخ مكانتها في السوق المحلي لمواصلة تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحقيق قيمة طويلة الأجل تفي بالتزاماتنا في مجالات البيئة والتأثير الاجتماعي والحوكمة، حيث شكل مجلس الإدارة لجنة داخلية خاصة بالشركة لدراسة سوق العقارات في الكويت واستكشاف الفرص العقارية المتاحة فيها واقتناصها وخلال العام تم الانتهاء من بناء عدد قطعتين أرض فضاء في منطقة المهبولة، والانتهاء من تأجير عقار استثماري في الفروانية، وخلال الربع الثالث من العام أتممنا شراء أرض فضاء استثماري بمنطقة المهبولة والانتهاء من نسبة 55٪ من أعمال البناء، وخلال الربع الرابع من عام 2024 أتممنا شراء أرض فضاء استثماري بمنطقة المهبولة وأيضا في منطقة جليب الشيوخ، فضلا عن إتمام شراء أرض استثماري أخرى في المهبولة، وذلك بهدف إتمام بناء عقارات استثمارية خلال عام 2025 بالتوازي مع تحقيق الاستفادة القصوى من قانون ولائحة للمطور العقاري في الكويت التي تم إقرارها خلال عام 2024 مع توسع الدولة في تخصيص المزيد من الأراضي لإنشاء مدن سكنية جديدة في شمال وجنوب البلاد. وأوضح: تبلورت الرؤية والاستراتيجية لشركة دلقان العقارية في عام 2024 وأصبحت اكثر وضوحا حيث تميزت بالثبات الموجه بقوة نحو التوسع المدروس لإرساء أسس ودعائم لإعادة هيكلة الالتزامات المالية الخاصة بها بغية تمكينها من تنفيذ خططها الاستراتيجية والتشغيلية والإسراع في تنفيذ مشاريعها القائمة ونظيرتها المقرر إطلاقها مستقبلا للمساهمة الفاعلة في تحقيق مستهدفات رؤية كويت جديدة 2035، مشيرا إلى أن خطط التطوير الاستراتيجية للشركة انعكس إيجابيا على الأداء المؤشرات المالية للشركة وأدائها التشغيلي خلال عام 2024.

لدعم خطط الإنتاج في الحقول الشمالية والغربية ومشاريع تطوير الغاز

الكويت تُجدد الخدمات الفنية مع «شل»

أعلنت مؤسسة البترول عن توقيع تمديد اتفاقيات الخدمات الفنية المحسنة (ETSAs) الثلاثة بين شركتها التابعة، شركة نفط الكويت، وشركة شل.

وأشارت المؤسسة، في بيان، أن هذه الاتفاقيات تشمل تقديم شل لخدمات فنية لدعم خطط الإنتاج التي تنفذها شركة نفط الكويت في الحقول الشمالية والغربية، بالإضافة إلى مشاريع تطوير الغاز.

الشيخ نواف السعود وفهد الخرقاوي وأنور المطلق ووائل صوان عقب التوقيع

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الشيخ نواف السعود «إن تمديد اتفاقيات الخدمات الفنية المحسنة يمثل استمرار التعاون بين شركات مؤسسة البترول الكويتية وشركة شل، فهذه الشراكات ضرورية لتحقيق القيمة المثلى، وتحسين مواردنا، وإظهار التزامنا بإيجاد حلول مبتكرة من خلال العمل مع الشركات الكبرى في صناعة النفط والغاز العالمية، وقد كان دور شركة شل خلال فترة الاتفاقيات الحالية أساسيا في زيادة إنتاج النفط والغاز، وتحسين التكاليف، وبناء القدرات المحلية، ونتطلع إلى استمرار هذا التعاون».

ووفقا لبيان المؤسسة، يمثل هذا الإنجاز التزاما مستمرا من مؤسسة البترول الكويتية وشركة شل بتطوير حقول النفط الكويتية من خلال جهود مبتكرة وتعاونية، علما أن تم توقيع الاتفاقيات الثلاث في عام 2016 لتغطي 10 سنوات لكل منها، وتم تمديد الخدمات حتى عام 2029. ويتماشى هذا الإنجاز لهذا التعاون مع التوجهات الاستراتيجية لمؤسسة البترول الكويتية الخاصة برفع الطاقة الإنتاجية إلى 4 ملايين برميل يوميا من النفط الخام و2 مليار قدم مكعب يوميا من الغاز بحلول عام 2040، مع الحفاظ على قطاع نفطي قوي ومستدام.

ووقعت الاتفاقيات من قبل الرئيس التنفيذي بالإنابة ونائب الرئيس التنفيذي لإدارة المشاريع والهندسة في شركة نفط الكويت فهد الخرقاوي، ونائب رئيس شركة شل ورئيسها في الكويت أنور المطلق. حضر حفل التوقيع نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الشيخ نواف السعود، والرئيس التنفيذي لشركة شل وائل صوان.